ملامح التطور الاقتصادي والاجتماعي في بعض الحضارات

اولا : بعض ملامح التطور الاقتصادي في الحضارة البابلية

ان حياة هذا المجتمع في ظل الفترة الانتقالية من التشكيلة البدائية الى مرحلة الرق انذاك، تميزت بتقوية الملكية الفردية وتركزها بيد الطبقة الحاكمة وكبار الاثرياء على حساب اضعاف دور الملكية الجماعية ، ولم يبق في حوزة هذه الملكية الا بعض الاراضي التي لم تصل اليها يد الملكية الفردية ، كما ان قيام الدولة كان يهدف الى حماية مصالح تلك الطبقات التي تمكنت من الاستحواذ على وسائل الانتاج الاساسية، وكذلك الضرائب وبالتالي سخرت الى استخدام الاساليب الاستبدادية في تنظيم العلاقات الاجتماعية لصالح الارستقراطية الحاكمة .

وان ابرز المعلومات التي جاءتنا عن الحضارة البابلية هي عن طريق مسلة حمورابي الذي حكم للفترة (١٧٩٠_١٧٥٠) ق.م ، وتعتبر قوانين مسلة حمورابي من أهم الوثائق التي تعطينا صورة متكاملة عن مستوى التطور الفكري والاقتصادي والاجتماعي والإداري للمجتمع البابلي ، وتكتسب هذه القوانين أهمية تاريخية خاصة لأنها أول وأقدم قوانين مكتوبة عرفتها البشرية ، وتتكون هذه الشريعة من (٢٨٢) مادة تتناول جوانب اقتصادية واجتماعية وإدارية مهمة في دولة بابل كشؤون الزراعة والري واستثمار عمل العبيد والأرقاء والحقوق العائلية والتجارة والبيع وأنواع الحرف وشؤون الجنود ومحاكم الدولة ، وتضمن قانون حمورابي ايضا نصوصا بشأن اجور النقل واسعار المبيعات ونظم مسؤلية البحارة عن تلف او فقد البضائع المنقولة او السفينة ، وهذا يعني ان التطور الاقتصادي في بابل وصل الى مرحلة متقدمة ، بعد ان نشطت التجارة الداخلية والخارجية الى جانب الزراعة.

ومن اهم التنظيمات والتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدولة البابلية الاتي :

١_ الدولة (السلطة) : وفي ظل وجود التراتب الطبقي وبلورة التناحر الطبقي بين الاسياد والرقيق وما يتعرضون اليه من شدة الاستغلال والاكراه المادي والجسدي ، كان لا بد من وجود سلطة اكراه والزام باطار تشريعي وقانوني واقعي ، وطبقا للفكر السياسي القديم في بلاد وادي الرافدين فأن الآله الاعلى الذي يمسك بكل السلطات يعين الحاكم او الملك الذي يكون بديله في الارض ويودع له قوته ويكون مجرد منفذ لإرادته، فسلطة الحاكم اذا كانت تستمد قوتها وشرعيتها من الآلهة بوصف أن الحاكم الملك هو المختار من الآلهة ، وكان من شأن الناس طاعة الملوك خوفا من غضب الآلهة وثورتها ، وكانت السلطة (الدولة) تمارس دورها في التدخل من خلال تنظيماتها واجهزتها وقوانينها التي تحاول من خلالها ضبط الاوضاع وتنظيم امور المجتمع في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتحددت وظائف الدولة في :

أ_ تنظيم مياه الري وشق الطرق .
ب_ ضمان خطوط التجارة الخارجية مع الأقاليم المجاورة .
ج _ تحديد الأسعار .
د _ وضع التشريعات والقوانين اللازمة لضمان سير عمل نظام العبودية .
و _ قيام الدولة في وقت الازمات الاقتصادية بتوفير القوت اللازم لافراد المجتمع

ي_ اعتماد اقتصاد الدولة في تحقيق الرخاء على الغزوات والحروب واخضاع المجتمعات الاخرى .

٢_ الملكية : كانت الارض ملكا للمعبد الرئيس للالهة الذي يمثله اساقفة المعبد ، وكانت مزارع المعبد تدار وتخضع باشراف كاهن المعبد ، ولقد تطورت مزرعة المعبد فتحولت الى ملكية الدولة ممثلة بالملك ، ففي زمن حمورابي كانت الاراضي ملكا للدولة وتمثل اهم انواع الملكية ، الامر الذي جعلها موضع الاهتمام في بحث جميع المسائل المتعلقة بزراعتها وشق قنوات الري والبذار والمزارعة والاجارة وغيرها ، وفي عهد سلالة ايسن ولارسا اخذ اقتصاد المركز يتدهور في حين اخذ النشاط الفردي يتطور بحرية ويصبح اكثر هيمنة عل الحياة الاقتصادية فيها ، نتيجة النمو التدريجي لملكية الرقيق الخاصة ، مما ادى الى استبدال اقتصاد الدولة والملك بالعلاقات التي اوجدها الاقتصاد الخاص المتطور ، ومن دراسة اهم الشرائع القديمة لبلاد الرافدين تبين ان الملكية توزعت بين ملكية الدولة والملكية الخاصة ممثلة بالكهنة وممثلوا الادارة الملكية وكبار ملاك الاراضي والرقيق ، فضلا عن وجود ملكية للاراضي البور التي كانت ملكا لمن يحييها بعد دفع الضرائب عنها للدولة .

٣_ الضرائب : كان للملك الحق باسم الالهة فرض الضرائب ومصادرة العبيد والدواب والعربات ، كما كان له حق الاعفاء او الاستثناء ، مما يعني اعتماد الدولة على الضريبة كان امرا مشاعا ، وكان هناك موظفون مختصون بجمع الضرائب سواء العينية منها ام النقدية (الفضة والنحاس)، واهم الضرائب التي كانت سائدة انذاك هي ضريبة الارض على المزارعين وكذلك ضريبة الرأس اي الجزية ، وتطورت هاتان الضريبتان حتى شملت اراضي المعابد في العصور التالية ، ويسجل تأريخ بابل عهودا زادت فيها قسوة الضرائب على الناس مما يعكس ظروفا اقتصادية صعبة او دخول اقتصاد المدينة في ازمة معينة ، ويمكن القول ان تاريخ بلاد وادي الرافدين شهد تنظيمات وتعاملات ابرزت دور الدولة ، بجانب استخدام السياسة المالية لتحقيق غايات واهداف محددة ، كما برز دور التجار الذين كانوا يتولون النشاطات التجارية والصيرفة والوساطة والمشاركة براس المال فضلا عن الوكالة للملك في امور الصناعة او للقصر او احد المعابد ، ويتمتعون بامتيازات تفوق امتيازات اي فرد اخر في المجتمع ، مما يشكل دليلا على النضج الفكري انذاك لانهم ساهموا في دعم سلطة الملك السياسية ومساندتها .

٤_ القروض والربا : عرفت بلاد وادي الرافدين بمدنها العديدة وبعهودها المختلفة الاقراض بنوعيه السلعي والنقدي ، وتأريخ هذه المدن يعلمنا بأن فاعلية الاقراض تزداد عند حدوث المجاعات والحصار والظروف الاقتصادية غير الطبيعية ، وبالمقابل عندما تكون التجارة والتبادل نشيطا وبخاصة مع الاقاليم المجاورة ، ولهذا نلحظ في بابل انشاء عدة مصارف كانت تقوم على اساس الربا ، وظلت هذه المصارف موجودة لعدة قرون وكان نطاق عملها يتجاوز حدود الاقليم الواحد الى اقاليم عدة ، وقد اشتهرت في مدينة بابل عائلة مصرفية تسمى " بيت ايكبين " ومركزها كان في المدينة ، والمرجح انها كانت عائلة يهودية ، وكان ينظر الى النسب الفاحشة من الفائدة باشمئزاز وينص قانون حمورابي على مصادرة مبلغ الدين من المقرض الذي يتقاضى اكثر من النسبة القانونية ، كما كانت عقود الاقراض تكتب على رقيم طيني وتحفظ مع اثبات الشهود .

٥_ النقود : عرف العراقيون القدامى المقايضة وكانت عندهم كفاية (فائض سلعي) عن مبادلة عرض بعرض اخر ، ولم يكن للبابليين دراية بالعملة بمعناها الصحيح الا في عهود متأخرة ، فقد كان الشعير يمثل الاداة الرئيسة لتسوية المبادلات كإجراء اكثر تطورا من نظام المقايضة ، ثم ما لبث ان ادخلت الفضة مع الشعير في تقويم السلع المتبادلة .

٦_ التجارة : منذ اقدم العصور اضطر سكان وادي الرافدين سعيا منهم وراء المواد الاولية التي كانت تعوز بلادهم الى انشاء علاقات تجارية مزدهرة مع البلاد الاخرى ، حيث تطورت التجارة في العهد الاكدي البابلي .

وما يمكن ملاحظته ان التجارة كانت عملا محترما ولا توجد نصوص دينية تقلل من شأنها على العكس تماما عند الاغريق والرومان ، فقد كان دور الدولة مساندا للتجار باصدار القوانين اللازمة لتنظيم عملهم وضمان مصالحهم ، وان اكثر السلع التي كانت تحرص مدن العراق على تأمينها هي الاخشاب مثل خشب الارز الثمين الضروري للمعابد وكذلك الاحجار التي تستخدم في نحت التماثيل .

ثانيا : بعض ملامح التطور الاقتصادي في الحضارة المصرية

شهدت الحضارة المصرية وبالذات في عهد المملكة القديمة (٣٠٠٠_٢٤٠٠) ق.م الانتقال من الطابع القبلي للاقتصاد الى الطابع العبودي ، وقد امتاز الاقتصاد المصري في مرحلة العبودية بمركزيته الشديدة حيث كانت المدن وبالذات التي تقع على البحار تحاط باسوار لتحقيق هدفين : الهدف الاول يتمثل في حماية المدن من الغزوات الخارجية ، والهدف الثاني يتمثل في استغلال العبيد باعمال البناء والانتاج الزراعي وعدم السماح لهم بالهروب خارج المدن .

وقد احتل العبيد في الحضارة المصرية مركزا وسيطا بين ما يسمى بنظام الاشخاص ونظام الاموال ونقصد بهذه النقطة ان العبيد قد حصلوا على الامتيازات التالية :

١_ حق الملكية للاراضي الزراعية ولكن بشكل محدود .

٢_ حق الزواج وتكوين اسرة .

٣_ تمتعوا بضمانات قانونية مثلا اذا قتل شخص حرا عبدا بشكل متعمد فانه سوف يقتل جراء عمله هذا .

٤_ عدم استخدام العبيد في عمل السخرة .

الى جانب الاهتمام بالزراعة والرعي والصيد البري ، توسعت العلاقات التجارية للمصريين القدماء مع الاقوام الاخرى ، كما شهدت الصناعات الحرفية تطورا ملموسا ، فضلا عن الصرح الحضاري المتمثل باستخدام التقنية المتطورة في تشييد الاهرامات ، الى جانب صناعة السفن الشراعية ، وكانت التقنية الحربية متقدمة اذا ما قورنت بتلك الفترة الزمنية ، كما شهدت الفنون ازدهارا كبيرا وخصوصا في مجال الرسوم والنقوش المسطرة على جدران الاهرام الداخلية ، مع استخدام مختلف الالوان والاصباغ في هذه الرسوم التي ما زالت باقية حتى يومنا هذا .

المحاضرة الرابعة .....

ثالثا : ملامح التطور الاقتصادي في الحضارة اليونانية

يتفق اغلب المؤرخين الاقتصاديين على اعتبار الفترة الواقعة من بداية القرن السابع وحتى نهاية القرن الخامس ق.م من اهم الفترات في تاريخ الحضارة اليونانية لانها شهدت ازدهارا ملحوظا في الحياة الاقتصادية والسياسية، ويلاحظ في هذا المجال ان تطور علاقات الرق عند اليونانيين قد جرى بوتائر اسرع بالقياس لدول الشرق القديم بسبب التغيرات المهمة التي طرات على استخدام ادوات العمل ، والتي ظهر اثرها ايجابيا على تطوير القوى المنتجة وعلى علاقات الانتاج .

اما الفلاسفة اليونان فقد تركوا تراثاً ضخماً في الفلسفة والأخلاق والعلوم المختلفة، ولكنهم لم يدرسوا الاقتصاد على صورة فرع مستقل من فروع المعرفة، وجاءت دراستهم للاقتصاد مرتبطة بأبحاثهم في إدارة الدولة وشؤون المجتمع، كما أن الحضارة اليونانية، مثلَ غيرها من الحضارات القديمة، كانت تعتمد على العبيد في القيام بالأعمال الإنتاجية، ولذلك كانت النظرة إلى النشاط الاقتصاديّ بصفة عامة نظرة احتقار، ومن هنا كانت قلة الأبحاث في المشكلات الاقتصاديّة، واهم الفلاسفة اليونانيون فيثاغورس وسقراط وافلاطون وارسطو .

وقد عد سكان اليونان القدامى للحروب والغزوات مكانة خاصة في نشاطهم لغرض تحقيق اهداف اقتصادية معينة .

وشهد التطور الملحوظ في النشاط الانتاجي استغلالا وحشيا للموارد المادية والبشرية لصالح الطبقة الارستقراطية الحاكمة ، ولهذا تم انقسام المجتمع اليوناني من الناحية السياسية الى طبقتين متميزتين هما طبقة الاحرار وطبقة الرقيق. ويعود هذا التقسيم الى انه بمرور الزمن عرفت طبقة سميت بطبقة الاشراف (الاغنياء والاثرياء)، حيث ان بعض اليونانيين صاروا يتوسعون في املاكهم تدريجيا اما بعامل الوراثة او بالاستغلال فزادت ثروتهم وصارت لهم سلطة ونفوذ على سائر ابناء مدينتهم فاستعملوا كل ما في طاقتهم لتوسيع املاكهم على حساب ظلم الغير واستغلالهم، ولم تكن هذه الطبقة منتجة وانما كانت عالة على الفلاحين والعمال الذين يعملون في اراضيها باجور زهيدة وتتمتع هي بثمار اتعابهم ، وكانوا يشاركون الحكومة في نفوذها وفي القرن الثامن قبل الميلاد تغلبوا فصارت الحكومات اليونانية منهم وظلوا يحكمون البلاد الى اواخر القرن السابع.

ويذكر التاريخ الاقتصادي بعض الاصلاحات الاقتصادية التي كانت تهدف الى اصلاح الحالة السيئة الناشئة عن الظلم وقساوة القوانين على العوام من الناس، ومن اهم الاصلاحات التي جاء بها احد المصلحين والذي ينتمي الى طبقة الاشراف :

١ـ الغاء جميع الديون التي للاشراف على العوام بقصد اعادة النشاط الاقتصادي الى البلاد .

٢ـ منع بيع من يعجز عن دفع ما عليه من الديون، اذ كان المتبع ان يباع الشخص في الاسواق ويصبح عبدا اذا عجز عن تسديد الدين .

٣ـ حدد الاراضي التي يمكن ان يمتلكها الشخص الواحد منعا لتضخم ثروة الافراد .

رابعا : ملامح التطور الاقتصادي في الحضارة الرومانية

يرى الكثير من المفكرين والمؤرخين إن اقتباس العلوم والآداب والفلسفة من اليونانيين قد ساعد الرومانيون على تطورها ولكنهُ ليس بالقدر الذي يستحق التفاؤل،مما جعل حالة الجمود الفكري في التحليل الاقتصادي هي السائدة ، وكان الرومان كأسلافهم الإغريق يرون إن الاهتمام بالأمور الاقتصادية عمل غير مشرف وغير أخلاقي وبالتحديد غير لائق للفيلسوف والمفكر ، لكن الاهتمام بالسياسة والتشريع احتل الصدارة واظهر نبوغهم فيها وقد ميز الفقهاء الرومانيين بين ثلاث أنواع من القوانين وهي الأتي :-

الأول: القانون المدني وهو يمثل الشريعة الرومانية التي تطبق على الرومانيين دون غيرهم دون الشعوب الأخرى.

الثاني: قانون الشعوب وهو القانون الذي يمثل القاسم المشترك لجميع الشعوب ، ومنهُ استمدت الإحكام التي تنطبق على الأجانب والشعوب التابعة لهم.

الثالث: القانون الطبيعي ويمثل الشريعة التي تخضع لها كافة الكائنات الحية ، وان نشأت القانون الطبيعي كان لهُ الدور البارز في تطوير الفكر الاقتصادي وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، وكان أهمها مساندة الفقهاء الرومانيين (حق الملكية) و (حق التعاقد) ويلاحظ المتتبع للفكر الاقتصادي وتطوراته ، مدى تأثير الفقهاء الرومانيون على الفكر الكلاسيكي ، وهناك ثمة فارق بسيط حول مفهوم الملكية الخاصة عند الإغريق الذين مع الاعتبارات الأخلاقية في الوقت الذي ينظر إليها الرومانيون بأنها غير مُقيدة بشروط .

واهتم المجتمع الروماني كثيرا بالمسالة الزراعية ، وقد جرى حولها بالذات نضال عنيف بين مختلف طبقات المجتمع ، كما انها المحفز الاول للحروب الاستعمارية التي شنتها روما على الشعوب الاخرى والتي تميزت بوحشيتها المتناهية حيث تعمد الى القضاء على كل المعالم غير الرومانية .

وقد تركزت الاستثمارات الزراعية الكبيرة (اللاتيفونديات) في قبضة الطبقة الارستقراطية الحاكمة في روما ، على حساب تصفية الاراضي المشاعية والاستثمارات الزراعية الصغيرة ، الامر الذي ادى الى انهيار اقتصادي لجماهير واسعة من الفلاحين ، ثم انخفاض مستواهم المعاشي الى الحدود الدنيا ، وحتى فقدانهم لحريتهم الشكلية عمليا .

وقد تضافرت جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية للاسراع بانهيار الامبراطورية ومن اهمها :

١_ انهيار الاساس المادي لنظام الرق المتمثل في كساد الانتاج الزراعي الذي كان يرتكز على الاستغلال الوحشي لعمل الرقيق في الاستثمارات الزراعية الكبيرة (اللاتيفونديات) ، اذ اصبح دور هذه الاخيرة معرقلا للتقدم بسبب انعدام المصلحة المادية للرقيق في مجمل العملية الانتاجية مما ادى الى زيادة تقاعسهم ورفضهم خدمة اسيادهم .

٢_ محاولة الطبقة الارستقراطية البحث عن اسلوب جديد بدلا من الاستغلال الوحشي للرقيق ، فعمدت الى عتقهم وربطهم بالارض مباشرة بواسطة تمليكهم قطعا صغيرة مقابل تقديم حصة

معينة من الانتاج الزراعي للمالك ، ولقد ادت هذه العملية الى الاسراع في تصفية علاقات الرق والتمهيد لقيام العلاقات الاقطاعية في القارة الاوربية .

٣_ النزعة الاستقلالية التي انتشرت بين كبار الملاك العقاريين ، والتجاء الكثير من الفلاحين الاحرار اليهم حماية لانفسهم من حالة الضياع مما اضعف الوحدة التي كانت قائمة بين اجزاء الامبراطورية .

٤_ انقسام الامبراطورية الرومانية الى امبراطورية شرقية وغربية مما اضعفها سياسيا .

٥_ وتمثلت محصلة هذه العوامل في خلق جو من شانه ان سهل الامر على القوات الجرمانية الغازية للقضاء لى الامبراطورية الرومانية في عام ٤٧٦م .

٦_ ظهور المسيحية وانتشارها في القسم الشرقي منها بحيث لاقت صدى واسعا بين الطبقات المضطهدة للتخلص من الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه ، الامر الذي عجل في اعتناق الدولة الرومانية للمسيحية بشكل رسمي ، بيد ان الكنيسة التي اخذت على عاتقها نشر التعاليم المسيحية في بداية ظهورها عمدت فيما بعد الى التراجع عنها وخصوصا تلك التي تدعو الى الاخوة والتضامن والتحرر من الفقر .

المحاضرة الخامسة .....

الفصل الثالث : الوقائع الاقتصادية للعصور الوسطى (ظهور النظام الاقطاعي)

المبحث الاول : اسباب قيام النظام الاقطاعي وعوامل انهياره

اولا : اسباب قيام النظام الاقطاعي واهم خصائصه

١_ نشأة النظام الاقطاعي :

كان النظام الإقطاعي بمثابة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ساد في أوربا في العصور الوسطى، حيث نشأ هذا النظام على أنقاض النظام العبودي وذلك بعدما قامت القبائل الجرمانية باحتلال روما ، كانت الإمبراطورية الرومانية في جزأيها الشرقي والغربي تقوم على سيادة أهل روما وعلى نظام الرق والتجارة بين مختلف أجزائها وكان نظام الحكم يقوم على وجود سلطة مركزية قوية مركزها روما، وبالتالي السيطرة على الإمبراطورية الرومانية الغربية (٤٧٦ م) ، كما قامت الدولة الإسلامية في القرن الثامن الميلادي بشن الحروب على الإمبراطوريات الشرقية ،كل ذلك أدى إلى انهيار العالم القديم وضياع معالمه في اوربا وذلك بعد سقوط روما وانهيار جهاز الحكم المركزي فيها وانقطاع التجارة بين الشرق والغرب بسبب تعاظم نفوذ الدولة الإسلامية .

في ظل هذه الظروف بدأ النظام الإقطاعي بالتشكل لان ملوك الجرمان الذين سيطروا على روما لم يكونوا قادرين على إقامة سلطة مركزية لذا عمدوا إلى تنصيب قادة جيوشهم حكاما للأقاليم، ومع مرور الوقت بدأ هؤلاء القادة باتخاذ بعض مظاهر الاستقلال عن السلطة المركزية ، فأصبحت وظائفهم وألقابهم وراثية وصاروا يجمعون الضرائب لحسابهم الخاص، كما قاموا بإنشاء المحاكم الإقطاعية التي تحكم بأسمائهم وكان لكل إقطاعية جيشها الخاص، حتى أن اغلب

الإقطاعيين بدأوا بسك (بإصدار) النقود بأسمائهم ، وبذلك بدت الإقطاعية وكأنها وحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية، وبالتالي تشكل ما يسمى بالهرم الإقطاعي الذي يأتي في قمته الإمبراطور الذي فقد نفوذه السياسي والاقتصادي مع مرور الوقت لصالح قاعدة الهرم التي تتألف من قادة الإقطاعيات مثل النبلاء والاسياد والاشراف واللوردات .

ففي المجال الزراعي : استولى قادة الإقطاعيات على اغلب الأراضي الزراعية بطرق مختلف منها إرهاق الفلاحين بالضرائب، وهذا الامر يدفعهم إلى تسليم اراضيهم للإقطاعي طوعا بعد غرقهم بالديون الكثيرة مقابل الحصول على حمايته خوفا، وأصبحت بالتالي اغلب الأراضي ملكا للإقطاعيين وتحول المزارعين وأسرهم إلى أقنان للأرض يعملون لدى الإقطاعيين وتحت سيطرتهم تابعين لهم .

وكانت أراضي الإقطاعية ملكا للإقطاعي وموزعة بالشكل التالي:

أ_ جزء من الأرض يحتفظ به السيد لنفسه والجزء الثاني يوزع بين المزارعين بالتساوي، حيث يقومون بزراعة حصتهم من الأرض لحسابهم الخاص مع التزامهم بدفع جزء من المحصول في شكل ريوع نقدية أو عينية لسيد الإقطاعية وللكنيسة اندمجت الكنيسة في النظام الإقطاعي وأصبحت جزءا منه تدافع عنه وتحبذه وارتبطت بدلك مصالحها بمصالح النظام الإقطاعي .
ب_ يلتزم المزارعون بالعمل وفق نظام السخرة في ذلك الجزء من الأرض المخصص للإقطاعي، حيث يخصصون أيام معينة من الأسبوع للعمل على أرضه .
ج_ كان يحق لرقيق الأرض (المزارعين) توريث حق زراعة الأرض (حصتهم من الأرض) إلى أبناءهم بعد موتهم، كما كانوا مجبرين على العمل وطاعة من يرث سيد الإقطاعية في حالة موته، ويلتزم سيد الإقطاعية بحماية رقيق الأرض والقضاء بينهم مع ضمان بعض الحاجات الضرورية الأخرى .
وكان اقتصاد الإقطاعية يميل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي (اقتصاد مغلق (فنادرا ما تتم المبادلة بين الإقطاعيات .وكانت الزراعة تمثل أهم نشاط اقتصادي في اوربا.

اما في المجال الصناعي: فظهر في مجال الصناعات الحرفية تنظيمات نقابية ابتداءا من القرن الثاني عشر تقوم بالإشراف على النشاط الحرفي في المدينة (يمارس النشاط الحرفي خارج سيطرة الإقطاعية) تسمى بالنقابات الطائفية، فكان لكل حرفة نقابتها الخاصة بها ومهمتها تنظيم النشاط الحرفي، حيث تقوم هذه النقابات بما يلي :
أ_ تحديد الأسعار والمحافظة عليها تحديد عدد العمال في كل حرفة مع وضع شروط للعضوية في النقابة .
ب_ الإشراف على الإنتاج وضمان جودته .
وكان القانون الاقتصادي الأساسي لأسلوب الإنتاج الإقطاعي يتحدد في ان الإقطاعيون يجهدون للحصول على اكبر قدر ممكن من المنتوج الفائض في شكل ريع عقاري إقطاعي وذلك عن طريق الاستثمار الإكراهي للفلاحين .

ومن هنا فالعلاقة بين مالك الأرض السيد كانت قائمة على أساس التبعية ، وبهذا كان المجتمع ينقسم إلى طبقتين رئيسيتين وهما طبقة الإقطاعيين والفلاحين ، والى جانب هذا كانت هناك فئات أخرى مثل صغار المنتجين من فلاحين وحرفيين وتجار ومرابون .

وتجدر الإشارة هنا أن هذه المرحلة عرفت ضعف وانحسار التجارة بين اوربا والشرق وهذا راجع لعدم وجود الأمن والاستقرار في الطرق التجارية التقليدية المؤدية إلى الشرق وذلك بعد تعاظم نفوذ الدولة الإسلامية، لذلك فان اوربا في عهد الإقطاع تميزت بالاكتفاء الذاتي واقتصرت تجارتها مع العالم الخارجي على بعض المنتجات فقط .

٢_ اهم الخصائص الاقتصادية المميزة للنظام الاقطاعي :

هناك مميزات وخصائص لهذا النظام منها الاتي :

أ_ انه نظام قائم على استثمار عبيد الارض الاقنان .

ب_ تعايش الملكيات الاقطاعية الكبيرة مع الاستثمارات الفردية الصغيرة الخاصة بالفلاحين والحرفين .

ج_ تمتاز الرابطة الشخصية بالاكراه المادي المباشر بين السيد والقن.

د_ ان فائض المنتوج لذي ينتجه القن ويمتلكه السيد باخذ اشكال ريع العمل وريع السخرة والريع والنقدي .

ذ_ سيادة الاقتصاد الطبيعي في الريف ، الاقتصاد السلعي في المدن .

ر_ تبعية الاقتصاد الصناعي (المنزلي) للقطاع الزراعي الاقطاعي والتنظيم الرقيق للحرف والتجارة (طائف الصناع والتجار).

ز_ ان التركيب الطبقي منقسم بين طبقتين هم الاقطاعيين والاقنان والعلاقة بينهما تمثل جوهر النظام .

س_ ان طبقة النبلاء الحاكمة ، وطبقة كبار رجال الكنيسة في اعلى السلم الاقطاعي اما قاعدة السلم فهم الفلاحين الاقنان .

المحاضرة السادسة .....

المبحث الثاني : التطورات الاقتصادية للوطن العربي في العصور الوسطى

اولا : دور الحضارة العربية الاسلامية في الحضارة الانسانية

١_ اثر الحضارة الاسلامية في الحضارة الغربية

جاءت تعاليم الاسلام عالمية لانها تعد الانسان لمستقبل خالد ، فالاعتقاد باله واحد يقود الى اذابة كل مبدأ عرقي ، او شعور قومي ، من اجل ذلك كانت رسالة الحضارة الاسلامية يشترك في تحقيقها العملي وبنائها التطبيقي كل من استجاب لها من كل عرق ولون ولغة .

وفي الوقت الذي كانت فيه أوروبا غارقة في عصور من الظلام والانحطاط، كانت الحضارة العربية القديمة تقدم للبشرية جمعاء أفضل الإنجازات العلمية في عصرها الذهبي، عندما كانت مدن مثل بغداد والقاهرة ودمشق والقيروان وفاس وقرطبة تعج بالعلماء الذين قدموا العديد من النظريات العلمية، التي نحيا بها إلى يومنا هذا، فضلا عن المخترعين والصناع المهرة .

لقد اعتنى المسلمون بالعلوم الطبيعية، حيث قاموا بترجمة المؤلفات اليونانية، ولكنهم لم يكتفوا بنقلها، بل توسعوا فيها، وأضافوا إليها إضافات هامة؛ تعتبر أساس البحث العلمي الحديث، وقد قويت عندهم الملاحظة، وحب التجربة، فأضاف الأطباء المسلمون إلى ما ترجموه وورثوه عن اليونان وغيرهم، فألفوا وابتكروا منجزات جديدة من أهمها: اعتمادهم المشاهدة والتجربة، وتجريبهم المنهج التجريبي، والتشخيص، والنظر إلى تاريخ المريض الطبي، وانتباههم للعدوى، والأمراض المعدية، وبراعتهم في علم الجراحة والتشريح، واكتشافهم الدورة الدموية الصغرى.

ولهذا فقد اتفق الباحثون المنصفون على أن الحضارة الإسلامية كانت لها آثار بالغة في الحضارة الغربية، تتمثل في: تأثير مبادئ الحضارة الإسلامية تأثيرًا كبيرًا في حركات الإصلاح الدينية التي قامت في أوروبا منذ القرن السابع الميلادي حتى عصر النهضة الحديثة.

ولقد أجمع الباحثون على أن هناك ثلاثة معابر رئيسية انتقلت من خلالها الحضارة العربية في العصور الوسطى إلى الغرب الأوربي، وهذه المعابر هي :

أ_ الاندلس : والتي فتحها العرب عام ٧١١م، وبلغت الحضارة العربية فيها ذروتها في القرن العاشر الميلادي. وأصبحت عاصمتها قرطبة منارة العالم المتمدن. بدأت فيها حركة ترجمة كبرى، وبخاصة في مدينة طليطلة، خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين. وكانت الترجمة تتم من العربية إلى الإسبانية ومن ثم إلى اللاتينية، أو من العربية إلى اللاتينية مباشرة. ولم تقتصر الترجمة على مؤلفات العلماء العرب في كل مناحي المعرفة فحسب وإنما شملت المؤلفات الإغريقية الكبرى التي كانت قد ترجمت في المشرق قبل ذلك بقرنين.

ب_ صقلية : وفتحا العرب عام ٨٢٧م. وتحولت الجزيرة في ظل الحكم العربي إلى مركز من مراكز انتقال التراث العربي إلى الغرب. وبدأت فيها حركة ترجمة، من العربية إلى اللاتينية، شبيهة بتلك التي قامت في الأندلس. وعلى الرغم من أن الحكم العربي للجزيرة قد انتهى في أواخر القرن الحادي عشر إلا أن الحضارة العربية فيها استمرت في ظل رعاية خلفائهم النورمان الذين عاش في كنفهم العديد من العلماء العرب، أمثال الإدريسي، وأشرفوا على ترجمة ذخائر من التراث العربي إلى اللاتينية.

ج_ الحروب الصليبية : على الرغم من أن الصليبين (الفرنجة) قدموا إلى المشرق العربي وهم طلاب حرب لا طلاب علم، إلا أنهم تأثروا بحضارة العرب ونقلوا ما استطاعوا نقله من انجازاتهم إلى الغرب.

٢_ اهم إنجازات الحضارة العربية الإسلامية

ويتجلى دور الحضارة العربية الإسلامية في الحضارة الإنسانية في الإنجازات الرئيسية التالية:
أ_ نقل العرب للعالم التراث اليوناني (الإغريقي) القديم مترجما إلى العربية، بعد أن كان هذا التراث معزولا عن حركة التاريخ. فعندما بدأت أوربا، مثلا تتلمس بدايات نهضتها الحديثة، في أواخر العصور الوسطى ومطلع العصور الحديثة، والتي قامت على أساس إحياء التراث اليوناني والروماني القديم، لم تجد في حوزتها سوى الترجمة العربية لهذا التراث بعد أن كانت أصوله الأولى قد فقدت. ولهذا كان على أوربا أن (تستعرب) كي تفهم تراث اليونان والرومان.

ب_ لم يقتصر دور العرب الحضاري على ترجمة التراث اليوناني فحسب وإنما قاموا بشرحه ونقده وتصحيحه والتعليق عليه وساروا به أشواطا متقدمة .

ج_ قدمت الحضارة العربية الإسلامية للحضارة الإنسانية كشوفها في ميادين الحضارة كافة، فإذا كان الشرق الآسيوي قد تأثر بالحضارة العربية الإسلامية في ميدان الدين واللغة أكثر من غيرها من المظاهر، فإن الغرب الأوربي قد أفاد كثيرا من إنجازات العرب الحضارية في ميادين الآداب والعلوم والفنون على وجه الخصوص، وكانت أساسا في نهضته وحضارته الحديثة. فمنذ القرن الثاني عشر الميلادي ترجمت أهم المؤلفات العربية إلى اللاتينية سواء في ميدان العلوم الاجتماعية، كمؤلفات الكندي والفارابي وابن سينا وابن رشد أو في ميدان العلوم كمؤلفات ابن الهيثم وجابر بن حيان والرازي والزهراوي وابن سينا وغيرهم... وظلت هذه المؤلفات وغيرها عمدة الدراسات الجامعية في أوربة حتى القرن السابع عشر الميلادي.

د_ كان للعرب المسلمين دورهم الأساسي في نقل تراث الحضارات الشرقية كالهندية والفارسية إلى العالم العربي، فالغرب لم يكن يعرف شيئا عن هذه الحضارات قبل القرن الثاني عشر تقريبا، ولهذا كان للعرب الفضل فيما ترجم من تراثها في ميادين العلوم والآداب والفنون إلى العربية ومنها إلى اللاتينية، وبعبارة أخرى فإن الغرب أفاد من إنجازات الحضارات الشرقية عامة، وحضارتي الهند والصين خاصة من خلال الحضارة العربية الإسلامية.

وكان من اهم اثار علم الاقتصاد الاسلامي في الحضارة الغربية ما كان من علماء الاقتصاد في الغرب حين طالبوا بضرورة ربط الاقتصاد بالاخلاق والقضاء على الفائدة الربوية التي تعد من اهم اسس الاقتصاد الراسمالي ، ولم يقتصر الامر على مجرد الهجوم او المطالبة بالغاء الفائدة الربوية ، بل انه قد اخذت بعض البنوك الغربية الكبرى في تطبيق الصيغ الاسلامية في محاولة لمنافسة البنوك الاسلامية على جذب اموال المودعين سواء داخل العالم الاسلامي او خارجه ، وقد اصبحت بريطانيا عاصمة البنوك الاسلامية حيث توجد جالية اسلامية كبيرة وهناك خطط لفتح فروعا عديدة لبنوك اسلامية في الندن البريطانية المختلفة خلال الاعوام المقبلة .

ولم يتوقف الامر عند هذا الحد ، اذ حققت الحضارة الإسلامية العربية في فترة ازدهارها الكثير من الانجازات في ميادين المعرفة المختلفة، خصوصًا في مجالات الرياضيات والفلك والطب والعمارة والجغرافيا والفيزياء والهندسة، فمن بعض المجالات التي ابدع فيها العرب المسلمون وطوروها فاستفاد منها الاوربيون في نهضتهم :
أ_ فمن اسهامات الحضارة العربية الإسلامية في الزراعة والتكنولوجيا، فيشير الباحثون إلى أن الزراعة كانت عنصرا أساسيا في تجارة المسلمين، وعاملا محددا للتنوع الثقافي والاقتصادي للعالم الإسلامي، وقد أسهم المسلمون في تقديم ونقل الكثير من المنتجات والمحاصيل الزراعية إلى الغرب وبخاصة الأنواع الجديدة منها.
ب_ في الطب والصيدلة ترجم المسلمون العلوم الطبية من اليونانية الى اللغة العربية، ولم يكتفوا بما حوته هذه الكتب من علوم ، بل عدلوا من معارف القدماء وزادوا في الطب زيادات كبيرة ،وكانوا يقوموا بتجارب في مختبراتهم و مستشفياتهم التي انشؤوها وكان اطباء المسلمين اول من استخدموا المخدر في العمليات الجراحية وكشفوا عن الدورة الدموية، ومن اشهر الاطباء ابو القاسم الزهراوي الاندلسي الذي الف كتابا من عشرين جزءا في الطب والجراحة وأسماه (التصريف لمن عجز عن التاليف) اشتمل على اكثر من مائتي شكل للادوات والالات

الجراحية، ومن الاطباء ابو بكر الرازي وابن النفيس وابن سينا بل ان عدد الاطباء الذين لهم مصنفات بلغ مئات الاطباء، بجانب هذا فقد وضع الاطباء المسلمين اسس الصيدلة فانشاوا مدارسها واستنبطوا انواعا من العقاقير وعرفوا خصائصها وكيفية استخدامها لمعالجة المرضى.
ج_ في الرياضيات عمل المسلمون بالجبر والفوا فيه تاليفا علميا منظما، واول من الف في الجبر محمد بن موسى الخوارزمي في زمن الخليفة المامون ، وكان كتابه في الجبر منهلا استقى من علماء العرب والغرب على السواء.
د_ وفي الكيمياء لقد وضع المسلمون اسس علم الكيمياء، فاجروا التجارب فيما يهيئونه من مستحضرات كيميائية استعملت في صناعات شتى مثل صناعة الورق، الصابون ، والاصباغ والادوية، قد نقل الغربيون عنهم عددا من الصناعات وفي مقدمتها صناعة الورق.
هـ_ في علم الفلك برع المسلمون في علم الفلك فحسبوا طول السنة الشمسية حسابا دقيقا وتنبؤوا بكسوف الشمس وخسوف القمر بدقة اذهلت الناس. وقد نقل الفلكيون المسلمون علم الفلك الى اوربا ، ومن علماء الفلك المسلمين البيروني وابن الهيثم صاحب النظرية الخاصة بالضوء وانكسار الاشعة تلك النظرية التي كانت نقطة تحول في ابحاث العالم في مجال الضوء.
هكذا نجد أن المسلمين ساهموا في إعلاء الحضارة العالمية وتقدمها وتطورها، بفضل أعلامهم في العلوم والفنون والتربية والفلسفة والشعر والموسيقى. وفي مكتبات العالم اليوم آلاف الوثائق التي تشهد بالفضل للمنجزات الحضارية الإسلامية في حقول الفلك والرياضيات والفيزياء والكيمياء والطب والصيدلة والجغرافيا والعمارة ، مما يؤكد ان الحضارة العربية الإسلامية قد قدمت للحضارة العالمية إسهامات رئيسية مايزال العالم يستخدمها اليوم مدينًا بها للعرب بالسبق.

ثانيا : سمات التطور الاقتصادي للعراق في بداية العصور الوسطى

تميز العراق في القرن الثامن بشكل خاص بتحوله الى احد اعظم مراكز الفكر ، حيث كان يقصده اهل المعرفة من كل صوب طلبا للعلم ، حيث الاهتمام الكبير بترجمة المؤلفات العلمية من اللغات الاجنبية الى اللغة العربية ، مما ادى الى تقدم ملحوظ لشتى انواع العلوم في عصره كالطب والرياضيات والفلك وعلم الجغرافية وحتى النشاط التجاري .

والى جانب بغداد فقد برزت في هذا المضمار كل من الكوفة والبصرة اللتين تحولتا الى محط انظار طالبي العلم من اصقاع عديدة من بلاد العرب .

وقد شهد القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) تطورا كبيرا في مختلف جوانب الحياة وعلى الاخص الاقتصادية منها ، واحتلت بغداد مركزا مرموقا في النشاط الاقتصادي ، وفي مقدمته النشاط الحرفي الذي تميز بتقسيم المنتجين الحرفيين الى عدة مجموعات ، تختص كل مجموعة بانتاج سلعة معينة ، كان لكل مجموعة انتاجية سوقها الخاص بها .

ومن الجدير بالذكر انه تم وضع ضوابط معينة على الفرد الذي كان يبغي ان يصبح حرفيا ، فكان عليه ان يتدرج في سلم تدريبي محدد بابتداءا من تلميذ مبتدئ الى صانع ثم الانتقال الى استاذ (اسطة) .

واشتهر العراق في تلك الحقبة الزمنية الى جانب تطوره الصناعي بتجارته المتطورة ايضا ، بفضل موقعه الجغرافي ، حيث كانت القوافل التجارية تنطلق شرقا حتى تصل الى الهند

والصين وغربا حتى الاندلس ، وشمالا حتى حوض البلطيق ، وجنوبا الى القارة الافريقية وخاصة الى شرقها .

ولم تقتصر التجارة على الطرق البرية ، بل انها شملت البحرية كذلك ، واشتهر اهل البصرة والحيرة بنشاطهم التجاري البحري ، وكانوا يمتلكون مراكز تجارية في كل من بلاد الهند والصين وفي جزيرة سومطرة ، وتمكنوا من تكديس الاموال الطائلة حتى برزت بينهم طبقة تجارية عملت على انشاء شركات تجارية مساهمة مهمتها تنظيم العلاقة بين هؤلاء التجار فيما يخص شتى نواحي النشاط التجاري .

وتبع توسع النشاط التجاري انتعاش في النشاط المصرفي والمالي ، وكان لراس المال الربوي دور مشهود في تطوير الحياة التجارية ، وعمد الصرافون الى استخدام نظام السفتجة (هي ورقة يامر فيها شخص يسمى الساحب شخصا اخر يسمى المسحوب عليه بان يدفع مبلغا معينا من النقود في تاريخ ومكان معينين الى شخص ثالث وهو المستفيد) .

وشهد النشاط الزراعي ايضا تطورا كبيرا ، وتم زراعة انواع مختلفة من المحاصيل ويذكر في هذا المجال ان منطقة البصرة كانت اهم مركز لزراعة النخيل في العراق ، وكانت تنتج انواعا مختلفة من التمور لا مثيل لها في اي مكان ، وكان الرطب العراقي يتمتع بشهرة واسعة

وقد اخذت الملكيات الزراعية الكبيرة تنتشر بشكل تدريجي وتتركز بايدي بعض التجار المرابين الكبار ، واستخدم اسلوب الزراعة الخفيفة والكثيفة حسب الظروف الملائمة ، وجرى استخدام الايدي العاملة الرخيصة في هذه المزارع ، وكان جلهم من الفلاحين المعدمين والرقيق الذين جلبوا من شرق افريقيا لمثل هذه الاغراض ، وازداد عددهم حتى شكلوا قوة لا يستهان بها في البصرة ، واشتهروا بثورة الزنج التي نظموها ضد الملاك الكبار مما كان يشهد على اهميتهم في الحياة الاقتصادية والسياسية انذاك .

وكان العراق مشهورا بصناعاته في القرن الرابع الهجري ، وكانت مصنوعاتها الرئيسة هي من ادوات الترف التي يستعملها الاغنياء ، اما الصناعات التي تنتج لاستهلاك العامة فكانت محدودة الاثر في التجارة مثل حياكة القطن وعمل الاحذية وصنع الادوات النحاسية ، وكان فن النسيج ارقى من اي فن صناعي ، وكانت الحياكة اقدم الصناعات اليدوية لان الجو يجعل العناية بالملابس ضرورية .

وصناعة الفخار كانت قديمة في العراق جدا ، وكانت الادوات المعمولة من الفخار هي الادوات الشائعة قبل ادخال المعدن والزجاج في الحياة الاعتيادية ، ولقد وصل فن صناعة الفخار اوجه الكمال في العراق .

وكان الزجاج العراقي معروفا خارج العراق ، حتى وصلت شهرته الاندلس ، وقد شوهد في الكعبة قناديل من الزجاج العراقي تزينها نقوش جميلة .

وقد تقدم فن الصياغة لزيادة الترف في المجتمع ، بالاضافة الى ادوات الزينة الاعتيادية التي تصنع للسيدات ، فقد كانت تصنع بعض الادوات من الفضة والذهب للاغنياء ، وكانت

تزين بالكتابة بصورة فنية ، وكان لصياغة العراق شهرة واسعة ، وقد راى احد السواح في قصر امير لاهور الهندي اواني ذهبية وفضية من صنع العراق .

وكانت النجارة صناعة مهمة الى جانب الحدادة ، فضلا عن صناعة الصابون والدهون والعطور ، ودباغة الجلود وصناعة الاحذية ، وتوجد اشارات الى صنع الادوية والعقاقير، الى جانب مهنة الكتب وتجليدها حيث كان نسخ الكتب يعد من ناحية مهنة الوراقين (باعة الكتب) .

المحاضرة السابعة .....

الفصل الرابع : الوقائع الاقتصادية للعصر الحديث

المبحث الاول : ظهور الراسمالية

بعد زوال النظام الإقطاعي في اوربا ظهر نظام اقتصادي جديد استقر على تسميته بالنظام الاقتصادي الرأسمالي . الذي ظهر وازدهر في اوربا الغربية فغير من وجه المعمورة تغييرا جذريا خلال فترة زمنية وجيزة على خلاف الأنظمة الاقتصادية السابقة التي استمرت لفترات طويلة .

و كانت أهم العوامل التي ساهمت في قيام النظام الاقتصادي الرأسمالي وزوال النظام الإقطاعي مايلي :

١_ القضاء على طبقة الأشراف والأسياد وقيام الدولة القومية : فنتيجة للثورة ضد الإقطاع والاستغلال أصبحت مقاليد الحكم في اوربا في يد عدد قليل من الحكام، فقد استطاع الملوك أن يجمعوا السلطات في أيديهم تدريجيا ويقضوا بالتالي على التفكك ممثلا في الإقطاعيات وبذلك ظهرت الدولة القومية في اوربا (فرنسا . اسبانيا . البرتغال. بريطانيا. هولندا التي يحكمها ملك يمتلك سلطة مركزية داخل أراضيها).

وقد ساهمت مجموعة من العوامل في القضاء على الإقطاع وظهور الدولة القومية أهمها :

أ_ هروب رقيق الأرض إلى المدن أين يجدون حرية اكبر في العمل وبالتالي تخليهم عن الالتزامات الإقطاعية هو ما ساهم في زعزعة النظام الإقطاعي وذلك باعتبار الفلاحين ركيزة الإنتاج الزراعي في الإقطاعية- الضيعة -

ب- انتشار استعمال النقود (المعدنية – الذهب والفضة) في التبادل ، حيث كان تجار وصناع المدينة يتعاملون بالنقود ، لذلك اجبر الإقطاعيون إثناء شراء منتوجاتهم إلى دفع المقابل نقدا وهو ما دفعهم إلى التعامل مع أقنان الأرض (الفلاحين) بالنقود وهو ما أدى إلى تحول الالتزامات الإقطاعية إلى التزامات نقدية (بعدما كانت عينية – سلع -) و هو ما ساهم في التخفيف من علاقة التبعية التي كانت تربط الفلاح بالسيد وتحولت علاقة التبعية هذه إلى أن أصبحت في شكل أيجار.

ج – تحالف تجار المدينة مع الملوك من اجل القضاء على الإقطاع وذلك الاتفاق لصالح الطرفين .

٢_ ازدياد عدد السكان :

شهد سكان اوربا عامة وخاصة سكان المدن زيادة كبيرة ابتداءا من منتصف القرن السادس عشر وذلك لعدة أسباب وهو ما ساهم بدوره في زيادة الطلب على المنتجات الغذائية الشئ الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها ، وهو ما أدى إلى التحول تدريجيا من زراعة الاكتفاء الذاتي إلى الزراعة الرأسمالية، حيث لم يعد المزارع يزرع وينتج لنفسه ولأسرته أو للإقطاعية فقط بل أصبح ينتج لغرض البيع في السوق وتحقيق ربح .

٣_ الاكتشافات الجغرافية والفتوحات الاوربية:

خرجت اوربا من عزلتها بعد اكتشافها طريق رأس الرجاء الصالح والوصول إلى الشرق سنة ١٤٩٨ ووصولها إلى العالم الجديد سنة ١٤٩٢، حيث تمكنت من الحصول على مستعمرات واسعة في مختلف أنحاء العالم - أمريكا وأفريقيا والشرق الأقصى – وكان لهذه الفتوحات والاكتشافات الجغرافية نتائج هامة على الصعيد الاقتصادي حيث ساهمت في ازدهار النظام الرأسمالي:

أ_ أدت هذه الأخيرة إلى اتساع نطاق الأسواق والمبادلات.

ب_ تدفق كميات كبيرة من المعدن النفيس.

ج_ توسع كبير في مختلف فروع الإنتاج - صناعة وزراعة .

٤_ التطور الفكري والإصلاح الديني:

لم يعد الفكر الديني في أوربا يحتقر الأعمال والأنشطة الاقتصادية خارج نطاق الزراعة كما كان سائدا في العصور الوسطى ، بل أصبح يقر بتفوق الذهاب إلى العمل على الذهاب إلى الكنيسة ، فأصبح للعمل في الزراعة والصناعة وكل الأعمال والأنشطة بما فيها الزراعة نفس الأفضلية ، كذلك ظهرت أفكار جديدة لا تعتبر الإقراض بفائدة ربا وإنما مشاركة في الربح وهو ما أعطى دفع قوي للنظام الرأسمالي ولم يعد هناك صعوبات في الحصول على رؤوس الأموال.

٥_ تطور النظم النقدية :

حيث لم يعد المدخر أو أصحاب الودائع يدفعون للصيارفة فوائد مقابل احتفاظهم بأموالهم بل أصبح الصيارفة يدفعون فوائد مقابل الودائع والمدخرات للمدخرين والمودعين وهو ما ساهم في زيادة الادخار وبالتالي توفر رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار .

وتجدر الإشارة هنا أن النظام الرأسمالي في أول عهده كان ذا صبغة تجارية ومن هنا كانت تسمى المرحلة الأولى لهذا النظام بالرأسمالية التجارية، ثم مر بمرحلة الراسمالية الصناعية ثم الى مرحلة الراسمالية المالية والاحتكارية ، وهذه هي المراحل الكبرى للنظام الراسمالي .

المحاضرة الثامنة .....

المبحث الثاني : الثورة الصناعية وظهور الراسمالية الصناعية

اولا : جوهر الثورة الصناعية

بدأت الثورة الصناعية عام ١٧٧٦ وتصاعدت مع الزمن ، وسارت مع افكار المدرسة الكلاسيكية في انجلترا ، ويتجلى جوهر هذه الثورة في الانتقال من الراسمالية المانفكتورية

بتقنيتها اليدوية الى الصناعية الالية ، اذ عندما اخترعت الالة حل العمل الالي محل العمل اليدوي ، هذا وان نمو الصناعة قاد الى زيادة التاكيد على الجانب الصناعي في الحياة الاقتصادية ، واصبحت انكلترا اكثر الدول من حيث التقدم الصناعي واستفادت من التجارة الحرة واصبح المنظمون Entrepreneurs اقوياء وليسوا بحاجة الى الاعانات والامتيازات والحماية الكمركية ، وسادت المنافسة والاسعار المعتدلة والنوعية والجودة المقبولتين ، وهكذا اخذت الممارسات المركنتيلية بالتلاشي ، وظهرت القوة العاملة ذات الاجور المنخفضة وتلاشت السيطرة والرقابة على العمالة والاجور وفقد الحرفيون مركزهم مع تطور نظام المصانع مما دفعهم الى العمل في المصانع ، وادت الاختراعات والاكتشافات الى تغيير الفن الانتاجي باحلال الالات محل الادوات البسيطة والى استخدام قوة البخار في ادارة الالات والمكائن .

ويذكر في المجال ان الثورة الصناعية قامت في غرب اوربا قبل اقسامها الشرقية وهذا يعد احد الاسباب الرئيسة التي جعلت غرب القارة الاوربية يتفوق اقتصاديا على شرقها من الناحية التاريخية .

ثانيا : أسباب قيام الثورة الصناعية في اوربا:

يمكن أن نجمل الأسباب الأساسية لقيام الثورة الصناعية في اوربا فيما يلي:

ا - العامل السكاني: عرف سكان اوربا منذ أواخر القرن الثامن عشر زيادة كبيرة ومستمرة بسبب انخفاض معدلات الوفيات (توفر الرعاية الصحية خاصة في المدن) . وان زيادة عدد السكان تؤدي إلى توفر الأيدي العاملة وخاصة في ظل تمتع العمال بحرية اختيار الأعمال والانتقال من عمل إلى آخر فلا شك أن ذلك يساعد على نهضة وتقدم الصناعة .

وعموما يمكن القول أن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة عرض العمل وبذلك تجد المشروعات الجديدة والقديمة حاجتها من الأيدي العاملة بأجور معقولة . كذلك فان زيادة عدد السكان تمثل زيادة في الطلب على السلع والخدمات وهو ما يعمل على اتساع نطاق السوق وبذلك تنمو الصناعة ولا يعوقها التخلص من فائض الإنتاج.

ب - اتساع تجارة واسواق اوربا الداخلية والخارجية :

عند التطرق إلى الدور الذي لعبته تجارة اوربا الداخلية والخارجية في التطور الصناعي لاوربا ، يجب الوقوف على اهمية الدور الذي تلعبه وسائل النقل والمواصلات وذلك على اعتبار أن تطورها يساهم في ازدهار التجارة الداخلية والخارجية ، وتجدر الإشارة هنا إلى الطفرة النوعية والتقدم الحاصل على مستوى وسائل النقل والمواصلات سواء كانت مائية أو برية، حيث تمكنت الدول الاوربية من ربط أجزائها المختلفة بوسائل نقل اقتصادية – قطارات وسفن وكان النقل النهري يلعب دور كبير في ربط مختلف أجزاء اوربا ، وكذا الوصول إلى الأسواق الخارجية بعد ظهور الناقلات الحديثة وخاصة السفن التجارية الضخمة وهو ما ساهم في اتساع الأسواق الداخلية والخارجية.

فقد تطورت تجارة اوربا الداخلية والخارجية حتى شملت العالم القديم والجديد وذلك بعد اكتشاف العالم الجديد والطريق المؤدية إلى الشرق عبر رأس الرجاء الصالح ، وهو ما ساهم

في نمو الصناعة في القرنين ١٨ و ١٩ ، اذ تمكنت اوربا من الوصول بمنتجاتها إلى أسواق الدول المختلفة ، فكلما كانت السوق قادرة على امتصاص قدر كبير من المنتجات كلما مال حجم المشروعات إلى الكبر، حيث ساهم اتساع نطاق السوق نتيجة للطلب الكبير على السلع في إدخال الآلات تدريجيا في العمليات الإنتاجية لمواجهة الطلب المتزايد خاصة اذا علمنا أن انخفاض أثمان السلع الصناعية نتيجة للإنتاج الكبير وانخفاض تكاليف الشحن أدى إلى توسع كبير في الطلب على السلع الصناعية وربما بنسبة تفوق نسبة الانخفاض في الأثمان حيث أن الطلب على تلك السلع كان كبير المرونة . كما أن الزيادة في الدخول التي نجمت عن التوسع في الإنتاج في كافة دول العالم الصناعية أو الزراعية أدت إلى التوسع في الطلب على المنتجات الصناعية حيث أن الطلب على هذه الأخيرة كان يتمتع بمرونة دخلية كبيرة ، وبذلك يكون اتساع السوق قد ساعد على التصنيع والتوسع الإنتاج.

ج - وفرة رؤوس الأموال وإمكانيات التراكم الرأسمالي: من أهم النتائج التي ترتبت على اتساع تجارة اوربا الداخلية والخارجية أن ازدادت أرباح وثروات أصحاب المصانع وشركات النقل والتجار والوسطاء، وبذلك تجمع لدى اوربا مبالغ طائلة وأموال كبيرة لمقابلة ما تحتاج إليه الصناعة من أموال، حيث توفرت رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار في إنتاج سلع استهلاكية ،وكذا إنتاج المكائن والآلات من السلع الإنتاجية أو الرأسمالية، بالإضافة إلى رؤوس الأموال اللازمة لتمويل عمليات البحث والتطوير ،هذا وقد كانت ندرة رأس المال لدى معظم الدول الاوربية العائق الأساسي أمام قيام الصناعة ، وتجدر الإشارة إلى أن الصناعة في اوربا نمت نموا كبيرا عندما تمكنت الصناعة القائمة من تحقيق أرباح وفيرة تم اعادة استثمارها في إقامة صناعات جديدة، حيث كانت أرباح المنشات تمثل المصدر الرئيسي لمواجهة حاجات الصناعة الناشئة .

ومن الأمور الأخرى التي ساهمت في تمويل الصناعة قيام وظهور شركات المساهمة التي استطاعت أن تجمع المدخرات من صغار وكبار المدخرين على حد سواء، كما أن نشأة البنوك وقيامها بوظيفتها التقليدية المتمثلة في الحصول على الودائع من الأفراد والمؤسسات وإعادة إقراضها لتمويل الاقتصاد ساهم مساهمة فعالة في ازدهار الصناعة في اوربا .

د – مبدأ الحرية الاقتصادية وعدم التدخل الحكومي

هـ - التطور العلمي والاكتشافات العلمية ، حيث اكتشاف آلات إنتاج متطورة وضعت موضع التطبيق في الصناعة ادت إلى ازدهارها .

ثالثا : نتائج الثورة الصناعية

كان للثورة الصناعية العديد من الآثار والانعكاسات المباشرة والغير المباشرة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يمكن حصرها فيما يلي :

١ _ زيادة الثروة القومية لدول اوربا وزيادة قوتها الحربية: زادت ثروات بلدان اوربا نتيجة للثورة الصناعية وأصبحت الدولة غنية بمصانعها ومناجمها متمتعة بمقدرة إنتاجية عالية ، حيث لم يقتصر الإثراء على أصحاب رؤوس الأموال فقط . بل حققت الدولة زيادة كبيرة في إيراداتها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

ونظرا لما حققته هذه الدول من أرباح وفيرة وخاصة انجلترا وفرنسا فإنها استفادت من توظيف قدرا كبيرا من هذه الأموال في زيادة قوتها العسكرية والحصول على مستعمرات واسعة عادت على اقتصادياتها بمكاسب عديدة.

ب- ارتفاع مستويات المعيشة: بالرغم من أن الثورة الصناعية زادت من أهمية الآلات ونفوذ أرباب العمل وكان العامل في الغالب تحت رحمة أصحاب المصانع ،إلا أنها مهدت لتجمع العمال وتوحدهم ، حيث أصبحوا قادرين على الحصول على أجور وشروط عمل أحسن ما كانوا ليحصلوا عليها لو كانوا متفرقين ، وعلى العموم يمكن القول أن الثورة الصناعية حققت زيادة ملموسة في مستويات المعيشة الحقيقية وذلك عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي الذي اغرق الأسواق ونجم عنه انخفاض في الأسعار وبالتالي زيادة المقدرة الشرائية الحقيقية للنقود.

ج- شدة الخلاف بين العمال وأصحاب الأعمال: في الغالب ينشا الخلاف بين العمال وأصحاب الإعمال من كون العمال الدين تجمعوا حول المصنع وبدأوا يناقشون أوضاعهم يطالبون بزيادة الأجور وتحسين شروط العمل ومن الناحية الأخرى يحاول أصحاب الأعمال الضغط على العمال حتى تزداد أرباحهم وتنمو استثماراتهم ، لذلك رأى العمال ضرورة التكتل في النقابات والاتحادات العمالية التي تدافع عن مصالحهم ،حيث تتعدى مطالبة النقابة أرباب العمل برفع الأجور وتحسين أوضاعهم إلى مطالبة الدولة وإقناعها بسن التشريعات التي تنظم علاقاتهم بأرباب العمل كما تسعى في الغالب النقابات العمالية لدى السلطات من اجل حماية الصناعة أو إعانتها أو رعايتها بأي صورة ، لكي تنشط الصناعة وتصبح قادرة على مقابلة مطالب العمال وهذه الفكرة الحديثة أمنت بها بعض النقابات ومفادها أن تحسن مستواهم المعيشي لا يتأتى إلا اذا تقدمت الصناعة .

د- تركز السكان في المدن : زاد عدد سكان دول اوربا الصناعية بصورة واضحة خلال القرن ١٩ ، كما أن نسبة كبيرة من السكان تركزت في المدن ، اذ ان سكان المدن كانوا يشكلون ثلثي سكان ألمانيا وثلاثة أرباع سكان انجلترا ونصف سكان فرنسا .

هـ - نمو التجارة الخارجية : وتعد سبب ومظهر ونتيجة للثورة الصناعية ، فقد ازدهرت تجارة اوربا الخارجية نتيجة لازدهار صناعتها ، وحدث أن أصبحت السمة الغالبة عليها أنها تصدر مواد ومنتجات صناعية وتستورد ما يلزمها من مواد أولية تتطلبها صناعتها .

و- زيادة نفوذ طبقة رجال الإعمال وعظم الدور الذي يلعبه رأس المال.

رابعا : الاستعمار الاوربي واثاره الاقتصادية :

لقد عرفت الفترة التاريخية اللاحقة للثورة الصناعية قيام موجة استعمارية كبيرة، ويمكن القول أن الثورة الصناعية دفعت إلى انتشار الاستعمار في القرن ١٩ (يطلق على الموجة الاستعمارية في هذه المرحلة بالامبريالية الجديدة، وذلك بالرغم من أن فكرة التوسع الاستعماري كانت قائمة من قبل ، فقد سادت حتى في العهد المركنتيلي وسميت هذه الموجة الاستعمارية بالامبريالية القديمة)، حيث تمكنت الدول الاوربية الصناعية وخاصة فرنسا

وبريطانيا من السيطرة على مناطق عديدة من العالم والتحكم فيها بمرونة كبيرة، ويرجع ذلك للاسباب التالية :

١_ لقد كانت دول اوربا الصناعية في حاجة ماسة إلى أسواق واسعة لتصريف منتجاتها الصناعية وذلك للتسليم بفكرة حدوث إفراط في الإنتاج وعدم قدرة الاستهلاك المحلي على استيعاب كميات الإنتاج الكبيرة ، الامر الذي مهد لفكرة تتلخص بان المستعمرة مركز تصريف لهذه المنتجات .

٢_ المستعمرات كانت بمثابة مصدر مهم للحصول على المواد الغذائية والمواد الأولية اللازمة للصناعة .

٣_ كانت المستعمرات تمثل فرصة استثمارية لرؤوس الأموال الاوربية ، فضلا عن كونها مجالا مهما لتصريف جزء من الفائض السكاني الاوربي .

وكان من نتائج فتح أبواب المستعمرات على مصراعيها أن تهدمت أوضاع الصناعة الحرفية القديمة بداخلها وذلك تحت وطأة منافسة المنتجات الصناعية الاروبية ، ولم تقم في هذه الدول صناعات حديثة بدل الصناعات القديمة في مقابل ازدهار وتطور النشاط الأولي سواء في الزراعة أو استخراج الخامات والمواد الأولية، فقد تدفقت رؤوس الأموال من البلدان الاوربية الاستعمارية خاصة فرنسا وبريطانيا لكي تستثمر في إنتاج وتصدير مواد أولية في المستعمرات ، وكانت هذه التدفقات تتم بدافع الربحية ، وحققت بالفعل مكاسب وفيرة لكافة المشروعات الاستثمارية التي عملت بالمجالات المذكورة مما جعل الدول الاستعمارية تحاول تكريس تقسيم دولي للعمل تتخصص على إثره الدول المستعمرة في إنتاج وتصدير مواد أولية، في حين تتخصص الدول الاستعمارية في إنتاج و تصدير مواد صناعية

وقد كشفت الدراسات الاقتصادية عن بعض الحقائق بشان التخصص في إنتاج السلع الأولية الذي قام في المستعمرات اعتبارا من النصف الأخير من القرن التاسع عشر وظل قائما حتى حصلت هذه الدول على استقلالها بل وإلى الآن في غالبية الدول ، واهم الحقائق الاتي :

١_ معظم المكاسب التي تحققت نتيجة للاستثمار في القطاع الأولي داخل المستعمرات كانت تتركز في أيدي أصحاب المشروعات الغربية بينما ذهب الجزء الأصغر منها إلى سكان المستعمرات .

٢_ أن أصحاب المشروعات الغربية قاموا سواء بإعادة استثمار إرباحهم في نفس النشاطات الأولية أو قاموا بتحويل إرباحهم إلى أوطانهم الأصلية.

المبحث الرابع : اهم الازمات الاقتصادية

تعتبر بورصات الأوراق المالية وكذلك بورصات السلع، المرآة التي تعكس الحالة الإقتصادية و المالية لأي إقتصاد، سواء تعلق الأمر بالإقتصاد الوطني أو الدولي، وأي إتجاه لمؤشرات هذه البورصات فهو يعبر عن ركود أو إنتعاش إقتصادي، هذا ما أثبته التاريخ الإقتصادي فيمكن الرجوع إلى أزمة الكساد الكبير و التي تعتبر كدليل على تأثير و تأثر

الأسواق المالية بالأزمات الاقتصادية و المالية التي تصيب الاقتصاد، وتعتبر بورصة نيويورك أكبر سوق للأوراق المالية من حيث التنوع ومن حيث الرسملة أيضا، لذا فإنه حين يجتاح الإضطراب نيويورك، يصاب العالم كله بحمى مالية تنتج عنها خسائر متفاوتة الخطورة من سوق إلى آخر.

وسنعرض في هذا المحور مجموعة من الأزمات التي عرفها التاريخ الاقتصادي على سبيل المثال لا الحصر.

اولا : ازمة وول ستريت ١٩٨٧ .

ثانيا : أزمة جنوب شرق آسيا ١٩٩٧.

ثالثا : ازمة المكسيك ١٩٩٤ .

رابعا : ازمة الرهان العقاري ٢٠٠٨

المبحث الاول : أزمة وولستريت ١٩٨٧ .

اولا : أسباب حدوث الأزمة.

لقد اختلفت الآراء حول تحديد الأسباب او العوامل الحقيقية وراء حدوث أزمة وولستريت لعام ١٩٨٧ ، وترجع أهم العوامل المساهمة في حدوثها إلى :

١- التطور الهائل في نشاط السوق المالية الدولية الذي بلغ ذروته عام ١٩٨٧.
٢- اشتداد و توثيق الروابط و الصلات بين هذه الأسواق.
٣- ضخامة الصفقات و العمليات في الأسواق المالية العالمية.
٤- تنوع الأصول المتعامل بها.
٥- التقنية العالية و المتطورة جدا المستخدمة في إدارة نشاطها و عملياتها.
٦- استخدام أحدث الأساليب في الاتصال و أكثرها تطورا، مما زاد في سرعة أداء العمليات و ساعد على سرعة انتقال الأزمات من سوق لآخر.
٧- طبيعة و خصائص العلاقات النقدية و المالية الدولية، حيث أصبح تداول العملات الرئيسية الدولية، من أهم قنوات انتقال الأزمات و خير برهان على ذلك الدور الهام الذي لعبه الدولار، حيث تسبب تدهور قيمته في تفاقم الأزمة المالية الدولية في أكتوبر ١٩٨٧.

نلاحظ أن تحرير عمليات انتقال رؤوس الأموال بين الأسواق المالية الدولية من مختلف أنواع القيود ساعد على إضعاف صيغتها الوطنية، و اكتسابها صفة الدولية، على سبيل المثال استخدم أحدث الأجهزة الالكترونية في هذه الأسواق يسمح بإجراء عمليات عرض أو طلب لأصل، أو مجموعة من الأصول المالية في وقت واحد.

لقد تحول الكثير من المستثمرين من اقتناء الأصول المالية طويلة الأجل (الأسهم) إلى الأصول المالية قصيرة الأجل (السندات) بحثا عن ضمانات أكبر، و تجنبا لمخاطر تقلبات قيم الأسهم في ظل حالات عدم الاستقرار الاقتصادي، مما تسبب في فقدان بورصة نيويورك جزء

هاما من نشاطها في الأسهم١. وكان المخرج الوحيد للأزمة هو البحث عن أطراف أخرى من السوق للمساعدة في إزالة الخلل، وهذا ما حدث في اليوم الثاني فقد دخلت الشركات الكبيرة لاعادة شراء أسهمها، كما تدخل البنك المركزي بحث البنوك على منح المزيد من الائتمان لتجار الأوراق المالية . فبدأت أسعار الأسهم بالاتجاه صعودا شيئا فشيئا، مما انعكس ايجابيا على مستويات الأسعار في الأسواق الأمريكية في يوم ٢١ أكتوبر ١٩٨٧.

ثانيا : **نتائج الأزمة**

كما سبق الذكر، فإن إنهيار البورصة سبب حالات من الخسائر و الإفلاسات لشركات خسرت أموالا كبيرة في إنخفاض أوراقها المالية، و خسائر لمن يكتسبون هذه الأصول المالية المنهارة . وتسببت هذه الأزمة في إعاقة تطور الكثير من الشركات الصناعية حديثة التكوين، إذ كان الكثير من هذه الشركات يعقد الآمال على تمويل مشاريعها عن طريق الإقتراض من أسواق المال العالمية، أي إصدارها الأسهم و السندات، إلا أن الأزمة عقدت هذا الأمر، حيث تعرضت أسهم ٥٠٠٠ شركة تتعامل في البورصات الأمريكية إلى خسارة قدرها ٤٩٠ مليار دولار تقريبا .

المبحث الثاني : الأزمة المكسيكية

لقد حدثت أزمة المكسيك سنة ١٩٩٤ وكشفت عن ضعف اقتصاديات الدول النامية و الأسواق الناشئة في الصمود و التكيف مع الصدمات التي تحدثها العولمة المالية بسبب التحرير المالي و الاقتصادي و تحول هذه الدول إلى اقتصاد السوق.

نجمت هذه الأزمة عن تدفق مذهل لرؤوس الأموال إلى الخارج، بشكل سريع مثير للانتباه، وممهد الانهيار النظام المالي العالمي، فحسب قول"Michel Camdessus" المدير التنفيذي السابق لصندوق النقد الدولي: إن الأزمة المكسيكية عام ١٩٩٥ كانت الأزمة الكبيرة الأولى في عالمنا الجديد، عالم الأسواق المعولمة، التي جرت وراءها أزمات في عدد كبير من الدول العالم، ولا سيما في بلدان جنوب شرق آسيا و غيرها من بلدان أوربا الشرقية.

فلقد ازدادت أزمت سعر الصرف في المكسيك تفاقما و بلغت ذروتها عندما انخفضت قيمة (البيزو) بحوالي ٤٠% في ٢٠٠٥/٠١/٣١ من قيمتها في منتصف ديسمبر ١٩٩٤، مما دفع بالأسواق المكسيكية إلى الشعور بالخوف من استمرار العجز الكبير في حساب المعاملات الجارية لميزان المدفوعات، أما فيما يتعلق بالتدفقات المالية للمكسيك بعد هذا التاريخ كان لها أثر على الاستهلاك يفوق بكثير أثرها على الاستثمار.

١. **أسباب الأزمة المالية في المكسيك** : يمكننا ذكر أهم أسباب أزمة سعر الصرف المكسيكي :
- تقيم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية، و اختفاء التدهور في المدخرات الخاصة وإخفاء العجز في حساب العمليات الجارية، الناتج عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بسبب تنفيذ المكسيك لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، الاعتقاد بأن تأجيل الإصلاح يؤدي إلى تكلفة أعلى للإصلاح.

- الارتفاع الكبير في الاستهلاك و في إستراد السلع التي يعتقد أن أسعارها سوف ترتفع فيما بعد، و هذا الارتفاع ناتج عن المغالاة في تقسيم البيزو.

- يعد ارتفاع سعر الفائدة و إدارة الدين الحكومي، قصير الأجل و التوسع في الائتمان الممنوح للجهاز المصرفي من أهم الأسباب المؤدية لحدوث أزمة المكسيك، و الذي دفع الحكومة إلى انتهاج سياسة نقدية متشددة و توسيع مجال التدخل في سعر الصرف للمحافظة على استقرار العملة.
- إن تقلبات سعر الصرف و الاضطرابات المالية المتتالية نتجت عنها آثار سلبية كراثية على الاقتصاد المكسيكي، حيث انخفضت قيمة العملة المكسيكية (البيزو) بـ ٤٠ % من قيمتها في منتصف ديسمبر ١٩٩٤ ، و يرجع ذلك إلى أسباب اقتصادية خارجية أدت إلى انخفاضات متتالية في الاستثمارات غير المباشرة، و أسباب سياسية داخلية تمثلت في إشاعة جو من الغموض الشديد على المستوى الاقتصادي، و التساهل في السياسة النقدية خلال ١٩٩٤ ، حيث أدت إلى التوسع السريع الممنوح إلى البنوك من قبل البنك المركزي المكسيكي و الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك التجارية و بنوك التنمية، كما لا ننسى قرار الحكومة بتعويم البيزو و تخليها عن إدارة نظام سعر الصرف.

المبحث الثالث : الازمة الاسيوية

لقد انبهر كثير من الاقتصاديين بمعدلات النمو الاقتصادي التي حدثت في آسيا الشرقية، إذ شكل النموذج التنموي الأسيوي مثالا نال إعجاب كثير من الملاحظين في المجال الاقتصادي و المالي، و لعل هذا ما دفع برجال الأعمال للاستثمار فيها، حيث عرفت دول جنوب شرق آسيا أزمات مالية قبل عام ١٩٩٧ مثل اندونيسيا في ١٩٧٨، كوريا سنة١٩٨٠ وغيرهما، إلا أن أخطرها من حيث العمق الداخلي و البعد العالمي كانت أزمة ١٩٩٧، فكيف حدثت هذه الأزمة؟

على مدى العقود الثلاثة السابقة للازمة المالية الآسيوية، كانت اندونيسيا، تايلاند، كوريا و ماليزيا يتمتعون بسجل رائع في الأداء الاقتصادي، لكن تجاهل هذه البلدان للمشكلات التي طفت على السطح ظنا منها أنها محصنة، سبب لها تفاقم في أزمة سعر الصرف في سنة ١٩٩٧ حيث انخفضت أسعار الصرف بفعل عمليات المضاربة على سعر العملة و تدني الأرباح في أسواق الأسهم مما اضطر السلطات النقدية إلى رفع الفائدة لهدف وقف التحويل من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي، فارتفعت أسعار الفائدة في أسواق بعض هذه الدول إلى ٢٠٠% من السعر السابق،وبدأ المستثمرين يتخلصون من الأوراق المالية التي لديهم لإيداع قيمتها في البنوك و الاستفادة من سعر الفائدة، وبلغت نسبة انخفاض أسعار الأسهم ما بين ٢٥% و ٥٠% من أسعار السائدة في السوق، وقد بدأت الأزمة في تايلاند لاعتبارها أضعف الحلقات في المنظومة الآسيوية و كان ذلك في ١٩٩٧، حينما قام ستة من كبار تجار العملة في بانكوك بالمضاربة على خفض "البات" العملة الوطنية لتايلاند بعرض كمية كبيرة منه للبيع، ففشلت الحكومة في الحفاظ على عملتها بسبب تآكل احتياطي رهيب لأسعار الأسهم بعد قرار الأجانب بالانسحاب من السوق.

ثم انتقلت العدوى إلى ماليزيا فانهارت عملتها بنسبة ١٧,٨% في ١٩٩٧/٠٩/١٥ مقارنة بسنة ١٩٩٦، أما التايوان فقد حافظت على مستوى عملتها، لكن انخفض مؤشر سوق المال بها نحو ٢٠%.

وبالنسبة لهونج كونج أقوى الحلقات في المنظومة الآسيوية، و التي تستحوذ على احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية، امتدت العدوى إليها مما دفع بالحكومة إلى رفع سعر الفائدة إلى ٢٠٠% فوقع تحول ضخم للأموال من سوق الأوراق المالية إلى الأسواق النقدية.

مما أدى إلى انهيار أسعار الأسهم و السندات و التأثير على أسواق الدول المتقدمة في العالم (بورصة : نيويورك، لندن، باريس، فرانكفورت و طوكيو)، ولكن سرعان ما عادت هذه الأسواق للانتعاش، بينما استمرت الأزمة في الأسواق الآسيوية.

١- **أسباب أزمة دول جنوب آسيا:** نذكرها كما يلي:
- تدفق رؤوس الأموال نحو هذه البلدان بسبب معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة و الاستقرار السياسي المدعم لثقة المستثمرين في أسواقها المالية بالإضافة إلى إلغاء أوجه الرقابة على حركة رؤوس الأموال.
- تميل التنمية بالقروض القصيرة الأجل.
- منح القروض للقطاع الخاص بدون دراسة سليمة أو ضمانات كافية.
- ضعف و قصور الجهاز المصرفي و المالي وفساده و عدم القدرة على تطويره، وانسحاب الحكومة من القطاع المصرفي نتج عنه عدم كفاءة التخصيص المحلي للموارد الأجنبية.
- حرية البنوك في الاقتراض من الأسواق العالمية بأسعار فائدة منخفضة وبدون مخاطرة في صرف العملات الأجنبية، مما أدى إلى زيادة الإنفاق.
- الرفع في أسعار الفائدة بهدف الحد من التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية مما حوّل الاستثمار في الأوراق المالية، إلى إيداعات بالبنوك.
- في تايلاند كانت المشكلة حقيقية، أما ماليزيا فمشكلتها هي التصريحات المناهضة للسوق والغرب لرئيس حكومتها.
- التوسيع في التعامل بالمشتقات المالية و الصرفية، وفتح المجال واسعا أمام المضاربات المحفوفة بالمخاطر.
- الاعتماد الكبير في تمويل العجز في الموازنة العامة لبعض دول جنوب شرق آسيا على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

المبحث الرابع : اثار الازمة الاسيوية:

١ـ اثارها على صعيد دول جنوب شرق اسيا:

اـ تضاءل الثقة بالانظمة الاقتصادية –وخاصة المالية منها- والانظمة السياسية القائمة.

بـ- الانسحاب المفاجيء لرؤوس الاموال الاجنبية في الوقت الذي ساهمت هذه الاموال في رفع معدلات النمو لهذه الدول .

٢ـ اثارها على الصعيد العالمي:

أ- ادت الازمة الى تدهور في مؤشرات البورصات الاوربية وانخفاض في اسعار الاسهم وخاصة لكبرى الشركات المتعددة الجنسيات.

ب- باتت روسيا مركزا تابعا للازمة الاسيوية لاسيما ان العدوى قد انتقلت اليها ،فشهدت اسواق المال في روسيا انخفاضات متلاحقة بلغت ذروتها في اغسطس ١٩٩٨م.

ج-وفي الولايات المتحدة الامريكية تاثر الحساب الجاري سلبيا لينخفض بمقدار ٢,٧٥% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي.

د-اما بالنسبة الى الدول النامية في الشرق الاوسط –لاسيما الدول التي تحتل السلع النفطية نسبة كبيرة من صادراتها-فانها قد تاثرت تاثرا كبيرا بانخفاض اسعار النفط ؛نتيجة لانحفاض الطلب.

هـ -وفي افريقيا كانت جمهورية جنوب افريقيا اكثر الدول تاثرا بالازمة حيث انخفضت قيمة عملتها الراند في اكتوبر ١٩٩٧ بنسبة ٣% مقابل الدولار ،وانخفضت اسعار الاسهم فيها بنسبة ١٤% وتراجعت القيمة الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١,٧٥% خلال الربع الثاني من عام ١٩٩٨م كما تاثرت بعض الدول الافريقية جنوب الصحراء بالازمة ،حيث كانت استثمارات بعض الدول في جنوب شرقي اسيا وخاصة ماليزيا تمثل لها احد المصادر المهمة للاستثمار الاجنبي منخفض التكلفة.